

على الخلاف

«حكم» الراعي: 5 سنوات عجاف

حين قرّر الكرسي الرسولي الطلب من البطريك نصرالله صفيّر التقاعد وإجراء اللازم لانتخاب بشارة الراعي بطريكاً، كانت ثمّة نية لتنظيم البيت الكاثوليكي في الشرق، ومكافحة الفساد والدفع في اتجاه لعب الكنيسة دوراً حيويّاً في تثبيت المسيحيين في أرضهم واحتضان المهجرين. إلا أن ما حصل في السنوات الخمس الماضية يخيّب الآمال. هي خمس سنوات «عجاف»



الراعي عدّد زيارته ضمن إنجازاته (هيلم الموسوي)

غسان سعود

في عهد البطريك نصرالله صفيّر، لم يرتفع صوت مطران واحد يسجل ملاحظة اعتراضية على رأس الكنيسة المارونية، رغم المآخذ الكثيرة. لم يكن أمام الأسقف الذي راسل الكرسي الرسولي مرة، مسجلاً بعض الملاحظات على صفيّر، سوى عزل نفسه بنفسه في دير بعيد. أما اليوم، فيتقاسم المطارنة غي نجيم وسليم نصار وأنطوان عنداري ومنيّر خيرالله قول ما لم يقله أحد لبطريك من قبل، من حيث الجرأة والصراحة. كذلك علمت «الأخبار» أن 4 مطارنة بعثوا برسالة إلى الكرسي الرسولي، ضمّنوها ملاحظاتهم على أداء البطريك بشارة الراعي. وأخيراً كتب راعي أبرشية صيدا المطران سليم نصار



وصلت إلى روما 3 رسائل من 15 مطراناً يشكون فيها أداء البطريك الراعي

الكنيسة باعتبارها إنجازات، فيما نسخ النصوص القانونية وتعديلها قليلاً لتتنغم مع القوانين اللبنانية في غاية السهولة، والتحدي يكمن في تنفيذها والالتزام بها. والتعيين الثاني من حيث الأهمية هو النائب البطريركي للشؤون القانونية والمحاكم المطران حنا علوان الذي أحضر من روما ليعين نائباً بطريكياً. إلا أن الشكاوى من المحاكم الروحية بلغت في عهده ما لم تبلغه يوماً. وبات لا يخلو برنامج تلفزيوني من محطة شهرية في هذه المحاكم. ورغم المساعي الفاتيكانيّة للتحديث وإيقاف الفساد العابر للبلدان في ملف المحاكم الروحية، لم

الأزمة الرئيسية الثانية فتتعلق بالتعيينات التي باشرها فور وصوله. فأساس الإصلاح الإداري الموعود كان يفترض أن يكون المطران جوزف معوض الذي عينه الراعي نائباً بطريكياً للشؤون الإدارية. إلا أن معوض عجز خلال عامين عن التقدم خطوة إلى الأمام، وبات أشبه بسجين في الإقامة الجبرية حتى شغل الكرسي الأول في أبرشية زحلة، فوجدتها مناسبة للخلاص من «معاونة البطريك في الشؤون الإدارية». ويشير أحد المطارنة في هذا السياق إلى أن البطريك يتعامل مع إنشاء الأمانة العامة للبطريركية ووضع أنظمة داخلية للمؤسسات

بكركي. والمتحدثون ليسوا متماهين على الكنيسة أو خصوصاً سياسيين، بل أبناء الرعية أنفسهم. يقول أحد المطارنة إن الكرسي الرسولي «أخجم» من جمع الشهادات وسماع وجهات النظر، وتكفيه المقارنة بين سجل الزوار للبطريك المتقاعد وسجل زوار الراعي، والمقارنة بين حجّوا إلى بكركي في آخر عيد فصح كان صفيّر فيه على رأس الكنيسة، والمصلين في الصرح في العيد الأخير. وبالتالي، هناك أولاً أزمة في نظرة أبناء الرعية إلى سيّد الصرح داخل مجمع المطارنة وخارجه. وهي أزمة تؤثر في مهمته المقترضة. أما

انتقادات جدية للبطريك. أما في السنوات الخمس الأخيرة، فلا يكاد يمر أسبوع من دون فضيحة في مؤسسات وجمعيات كنسية. الهالة البطريركية لم تكسر في عهد صفيّر رغم كل شيء، فيما يقشعر البدن لما يحكى في بعض البيوت المتاخمة للصرح البطريركي هذه الأيام، علماً بأن الراعي «عَيّن» بطريكاً لمعالجة الخلل في المؤسسات الكنسية، انطلاقاً من بكركي، فيما أصبح الخلل في بكركي الآن. فلم يعد أحد يتحدث عن إدارة الوقف وغلاء التعليم والاستشفاء في المؤسسات التابعة للكنيسة وموقف بكركي السياسي، إنما يتحدثون عن

رسالة من 5 صفحات فنّد فيها مأخذة بلغة فرنسية بليغة. وقيل هذه وثق، وصلت إلى روما رسالة من 10 مطارنة موارنة، يشكون فيها رأس كنيستهم. أمام هذا كله، كان لافتاً إقدام الراعي في عطلته الأخيرة، بمناسبة مرور 5 سنوات على تعيينه بطريكاً، على الاعتذار علانية من المطارنة «عن كل تقصير أو إساعة مباشرة أو غير مباشرة صدرت عنه». وفي عهد صفيّر أيضاً، كان سيّد الصرح منحازاً إلى فريق سياسي ضد آخر، ولم تكن السلطة تتوانى عن تركيب مختلف أنواع الملفات لخصوصيتها. لكن لم تخرج أي



تقرير

برّي: الحوار أبقى اللبنانيين في الأمان

الموقف المصري الذي أعلن عنه في الافتتاح الأحد حيال الحرب السورية، بتأكيد «وحدة سوريا أرضاً وشعباً» ورفض أي طروحات عن فيديريالية أو غيرها من أشكال التقسيم، ودعم الحوار الجاري بين المكونات السورية توصلنا إلى حلول سياسية بناء على قرارات مجلس الأمن وتفاهات دولية». وجدد التأكيد أن «لا سلام ولا استقرار في الشرق الأوسط من دون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية». أما حصة لبنان فتبني اقتراح بري بتعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتشجيع الحوار بين الأقطار العربية والمكونات الداخلية لكل بلد عربي توصلنا إلى حلول المشكلات القائمة والصراعات الداخلية». وهي الفقرة التي تناولها بري بأسهاب أمام المؤتمر في كلمته الأحد. كذلك أورد

دعماً لاستقرار المنطقة». وبدأ لافتاً الغياب التام للسعودية عن أعمال المؤتمر رغم تأكيدها عشية مشاركتها، إلا أن تغييرها لم يقترن باعتذار أو تبرير، سوى اعتقاد المشاركين الآخرين أنه ربما نجم عن وجود الملك سلمان، في الوقت نفسه، في العاصمة المصرية ومواكبة البرلمانين السعوديين إياه. وكان للبنان أيضاً تحفظ عن إدراج بند إيران في الجزء المرتبط بالأرهاب، ما عني التعامل معها على أنها في صلب هذا الإرهاب، بعدما أفرد البيان الختامي عدداً وافراً من الفقرات أكدت محاربتهم واقترحت آليات لمواجهة على أكثر من صعيد. انتهى الأمر بوضع فقرة إيران في جزء مستقل تناول العلاقات العربية-الإيرانية. أرفض المؤتمر في يومه الثاني برئاسة بري على بيان ختامي تبني

طرحها، وقد أريد لهذا الموقف أن يكون مطابقاً لمواقف حكومات تلك البلدان بادانة إيران لتدخلها في شؤون الدول العربية. في حصيلة المناقشات، والدور الإيجابي الذي اضطلعت به مصر كحل وسط، خفض السقف من «الإدانة» إلى «المناشدة» بعد سلسلة مشاورات أجراها رئيس الاتحاد رئيس مجلس النواب نبيه بري مع رؤساء وفود تلك الدول، ناهيك بسحب ذرائع اشتباكات مماثلة من خلال إلغاء فقرات من البيان الختامي تتناول نزاعات دول المغرب العربي. انتهى الموقف من إيران إلى «مناشدتها ودعوتهما إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية واحترام علاقات حسن الجوار، والتوجه إلى الحوار في حل القضايا الخلافية

الظاهرة. نقولنا صاف

واجه اليوم الأخير من مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي مخاض البيان الختامي حيال الموقف من إيران، ما تسبب بتأخير صدوره قرابة ساعتين، بعد اجتماع طويل للجنة السياسية المكلفة وضعه، بدأ صباحاً استكمالاً لمناقشات طويلة مساء الأحد. وأشارت الفقرة المتصلة بموقف الاتحاد البرلماني العربي من إيران تناقضاً بين آراء المجتمعين: البحرين رأس حربة التشدد والتصلب دعمتها قطر والامارات العربية المتحدة، فيما الكويت وعمان عملتا كعنصر مهديء يريد التعامل بواقعية مع تلك الفقرة، ووجد لبنان - عضو اللجنة السياسية - أن من غير المناسب مقارنة العلاقة مع إيران على نحو



هيلم الموسوي